

المداخلة حول موضوع

" الكتاب الرقمي أو Ebook: إيجابياته وسلبياته "

من إعداد: يحيى باي خديجة، متحصلة على شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون الأعمال المقارن وتحضر أطروحة الدكتوراه . كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران

الكلمات المفتاحية: -المؤلف- الانترنت- كتاب- نشر- ترقيم- عقد- التزام- الناشر.

الملخص: إن التطور التقني الهائل في مختلف ميادين الحياة امتد أثره ليمس الحقل الثقافي، حيث أصبح العديد من المؤلفين يفضلون استعمال التقنيات والوسائل الحديثة لنشر إبداعاتهم مثل شبكة الانترنت. ومن ثمة يظهر في الأسواق شيئاً فشيئاً. والكتاب الرقمي يمكن أن يكون قابلاً للتحميل من شبكة الانترنت أو مثبتاً على حامل رقمي مثل (CD Rom).

إن عملية استغلال الكتاب الرقمي عن طريق عقد النشر تستلزم توفر شروط قانونية عامة كالتراضي والمحل والسبب بالإضافة إلى جانب تحديد نوع حقوق الاستغلال المتنازل عنها للناشر والمكافئة التي يجب ان تؤديها هذا الأخير للمؤلف. هذه المكافئة التي تتميز بشيء من الخصوصية بالنسبة للكتاب الرقمي لا سيما القابل للتحميل من شبكة الانترنت لذا، ينبغي وضع ضمانات قانونية وتقنية تكفل لصاحب الحق استفاءها.

وينتج عن عقد نشر الكتاب الرقمي جملة من الالتزامات في جانب كل من المؤلف والناشر، منها ما يشترك فيها عقد نشر الكتاب الورقي مع عقد نشر الكتاب الرقمي ومن هذه الالتزامات ما ينفرد بها هذا العقد الأخير خاصة ذلك المتعلق بالكتاب الرقمي القابل للتحميل من شبكة الانترنت.

وفي الأخير رغم أن الكتاب الرقمي ينطوي على العديد من الفوائد لصالح القارئ والناشر والمؤلف على حد سواء. ولكن بسبب التقنيات العالية المتواجدة في هذا الكتاب فإنه يعتبر أكثر عرضة للتقليد وعليه يعد من الضروري توفير حماية لهذا النوع من المصنفات الرقمية عن طريق اتخاذ تدابير تقنية للحماية مثل إدماج نظام (DRM) و (SCMS).

1. لقد حقق الإنسان على مدى السنين العديدة الماضية، تطورا هائلا في تقنيات المعلومات والاتصالات وفي وجود البيئة الرقمية للمعلومات التي ازدادت كما ونوعيا بوجود شبكة الانترنت، التي انبثق عنها عدة مصطلحات جديدة في كافة ميادين الحياة. ومن بين المستفيدين من هذا التطور التكنولوجي، العاملين في الحقل الثقافي، لاسيما المؤلفون أصحاب الإبداعات

ودور النشر. وفي ظل التطور المتنامي يلاحظ إقبال متزايد للمؤلفين على ما يسمى بالثقافة الإلكترونية، فالعديد من هؤلاء تحول إلى النشر الرقمي لإظهار إبداعاتهم، حيث وجدوا في هذه الوسيلة ما لم يستطيعوا نشره في ظل النشر التقليدي. بل وقد امتد هذا الإقبال إلى حد إنشاء اتحاد كتاب الانترنت العرب، وظهرت صحف ومجلات إلكترونية وكذا مكاتب رقمية. ولكن في المقابل هناك من يهاجم¹ النشر الإلكتروني، وعلى وجه الخصوص الكتاب الرقمي الذي يعد مصدرا من مصادر هذه الثقافة الإلكترونية، إذ ذهب الكتاب التقليديون إلى حد عدم الاعتراف بالكتاب الرقمي.

2. وفي ظل هذا الجدل بين معارض ومؤيد لهذا الأخير، فإنه يسعى إلى تحقيق مكانة له في سوق النشر، ولا شك في أنه سيكون له مستقبل زاهر، خصوصا أن الفرد العربي عامة والجزائري خاصة متعطش لآخر الابتكارات التقنية ولوسائل التواصل الحديثة، فكما أغوته الهواتف الذكية والحواسب اللوحية، فإن الكتاب الرقمي سيجد لا محال طريقا له. وأمام هذه الثورة التقنية الحديثة التي يشهدها العالم والتي يبدو أن لا حدود لها، أدرك المشرع الجزائري أنه من الضروري مواكبة هذه الثورة، حيث قام بإلغاء نصوص قانون حقوق المؤلف² لكونها أصبحت غير قادرة على مواجهة التطور التكنولوجي السريع، بأن أصدر أحكاما جديدة³ تتلائم والوسائل الحديثة للنسخ والنشر هذا في مرحلة أولى، ليقرر بعد ذلك المصادقة على اتفاقية الويبو⁴ في مرحلة ثانية. فطبقا لهذه الأخيرة أصبح نقل المصنفات وموضوعات حقوق المؤلف المنشورة عبر شبكة الانترنت وغيرها من الشبكات المماثلة حقا استثنائيا لأصحاب الحقوق، وبالتالي يؤول لهم الحق في التصريح بنقل

¹ ن. أبو زاهر، الجدل بين النشر الورقي والنشر الإلكتروني ومستقبل الكتاب الورقي في ظل العصر الرقمي، الحوار المتمدن، www.ahewar.org/debat/show.art

² الأمر رقم 73-14 المؤرخ في 3 أفريل 1973 المتعلق بحق المؤلف، ج.ر. 10 أفريل 1973، عدد 29، ص. 434.

³ الأمر رقم 97-10 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج.ر. 12 مارس 1997، عدد 13، ص. 3. الملغى بالأمر 03-05 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج.ر. 23 يوليو 2003، عدد 44، ص. 3.

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 13-123 المؤرخ في 3 أفريل 2013 المتضمن التصديق على معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن حق المؤلف المعتمدة بجنيف بتاريخ 20 ديسمبر 1996، ج.ر. 22 ماي 2013، عدد 27، ص. 3.

مصنفاتهم بطريقة رقمية مع إدراج ما يلزم من استثناءات. وبناء على ذلك، فإن المصنفات الرقمية الحديثة والتي يدخل ضمنها أيضا الكتب الرقمية لاسيما تلك التي يجري نشرها على شبكة الانترنت تتمتع بذات الحماية القانونية الممنوحة للمصنفات وللكتب التقليدية.

3. إن عملية نسخ الكتاب، سواء باستخدام الطباعة أو باتخاذ أشكال حديثة للنسخ، عن طريق الأقراص المضغوطة أو ديسكات الكمبيوتر، فهي لا تخرج عن الحكم القانوني الذي وضعه المشرع في المادة 27 من الأمر 03-05 المتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فقد ذكر تعدادا للطرق الممنوحة للمؤلف لإستغلال مصنفه ماديا، إلا أنه وضع في الفقرة الأولى من نفس المادة عبارة " بأي شكل من أشكال الإستغلال "، التي توجي إلى استيعاب ما سوف يستجد بسبب التطور التقني لعمليات النشر¹. وإذا كانت القاعدة العامة هي أن يمارس المؤلف حق إستغلال مصنفه بنفسه، إلا أنه لظروف مادية وتقنية محضة، يلجأ إلى ناشر ليعهد له مهمة نشر كتابه إما بإستخدام الطرق التقليدية للنشر مثل الطباعة، أو إستعمال تقنيات النشر الإلكتروني، ذلك بموجب عقد النشر، بشرط أن يتم النص في هذا العقد على الوسائل المستخدمة للنشر.

4. وقد وضع المشرع الجزائري نظاما قانونيا عاما لعقد نشر المصنفات الأدبية والفنية في الأمر رقم 03-05 دون أي تحديد للطريقة المراد النشر بها، تقليدية كانت أو رقمية. ويعرف عقد النشر بأنه: "ذلك العقد الذي يتنازل بمقتضاه المؤلف للناشر عن حق إستنساخ نسخ عديدة من المصنف حسب شروط متفق عليها مقابل مكافأة للقيام بنشرها وتوزيعها على الجمهور لحساب الناشر"². وبالتالي، لا يوجد مانع من تسمية عقد الإستغلال الذي يكون محله كتابا رقميا موزعا على حامل مادي (support) بعقد النشر، مثلا: الموسوعات الموزعة على أقراص مضغوطة. بيد أن الكتاب الرقمي القابل للتحميل من شبكة الانترنت، ونظرا لإنعدام عملية صنع نسخ من طرف

1 فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري، الحقوق الفكرية، حقوق الملكية الصناعية والتجارية، حقوق الملكية الأدبية والفنية، نشر والتوزيع ابن خلدون، الجزائر، 2006، الرقم 431، ص 476 وما بعدها.

بوزيدي احمد تيجان، حق المؤلف والكتاب الرقمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع الملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 46.

2 المادة 84 من الأمر رقم 03-05 السالف الذكر.

الناشر، فهناك جانب من الفقه¹ من ينفي صفة عقد النشر على نشر المصنفات على شبكة الانترنت، حيث أن مهمة الناشر تقتصر فقط على وضع الكتاب الرقمي في متناول الجمهور على موقع الانترنت، أما عملية الإستنساخ فيقوم بها متلقي الكتاب الرقمي أثناء تحميله من هذا الموقع. والملاحظ هنا أن هذه العملية² تتعلق بفاصل تقني، الأمر الذي لا يمنع من تسمية هذا العقد هو الآخر بعقد النشر ما دمنا أمام ناشر ينشر مصنف ومؤلف يتنازل له عن حقوق إستغلاله. وعليه، فإن أهم إشكالية تثار في هذه الدراسة هي ماذا يقصد بالكتاب الرقمي وما هو النظام القانوني الخاص بعقد نشره، وما هي الحقوق المقررة للمؤلف في هذا العقد؟

المبحث الأول: تحديد مفهوم الكتاب الرقمي والشروط القانونية الخاصة بعقد نشره

5. إن تزايد تطور التقنيات الحديثة أسفر عنه ظهور مصنفات جديدة. لذا ينبغي إعادة النظر في العديد من المفاهيم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية عامة والمصنفات المحمية من بينها الكتاب الرقمي على وجه الخصوص، ذلك بتحديد مفهومه وبيان الشروط الخاصة بعقد إستغلاله، لاسيما عقد نشره ومن ثمة سيتم التطرق إلى تحديد مفهوم الكتاب الرقمي في المطلب الأول وإلى الشروط القانونية الخاصة بعقد نشر هذا الكتاب في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الكتاب الرقمي

6. يفرض أمر تحديد مفهوم الكتاب الرقمي بسبب غياب نص قانوني في هذا المجال، الاستناد إلى ما توصل إليه الفقه من خلال محاولته تعريف الكتاب الرقمي وبيان خصائصه واستخلاص أهم الفوائد التي ينطوي عليها.

¹ Ch. Caron, *Droit d'auteur et droit voisins*, Litec, éd., 2006, n°423, p. 336 : "En revanche, il semble difficile de retenir la qualification de contrat d'édition pour la reproduction d'une œuvre sur un site internet, car il n'existe pas de fabrication d'exemplaires. C'est pourquoi il semble que le contrat ayant pour objet la diffusion d'un livre numérique (ou d'un livre immatériel) n'est pas, à proprement parler, un contrat d'édition, mais un contrat innommé".

² M. Vivant et J.-M. Bruguière, *Droit d'auteur*, Dalloz, éd. 2009, n°721, p. 505: "cette fabrication (matérielle, en amont et en nombre) n'est plus nécessaire. C'est la réalisation du "support numérique" qui permet d'atteindre le même résultat".

أولاً: تعريف الكتاب الرقمي وتحديد خصائصه التقنية

7. نظراً لعدم وجود تعريف قانوني للكتاب الرقمي حاول الفقه وكعادته عندما يسكت المشرع عن تحديد ما المقصود من مسألة قانونية معينة، بأن أخذ على عاتقه مبادرة البحث عن إيجاد مفهوم للكتاب الرقمي. يمكن تعريف الكتاب الرقمي¹ أو الالكتروني (EBOOK) وهي اختصار باللغة الانجليزية لعبارة (Electronic Book) بأنه صيغة رقمية لنص مكتوب² أو كما عرفه البعض³ بأنه مصطلح يستخدم لوصف نص مشابه للكتاب ولكن في شكل رقمي وذلك ليعرض على شاشة الكمبيوتر لأي موسوعة مخزنة على قرص مليزر تعتبر كتابا الكترونيا. كذلك اعتبر أنه كل نص رقمي وجهاز يستطيع عرض وقراءة هذا النوع من المحتوى. بمعنى أن الكتاب الرقمي يستلزم من الناحية التقنية أن يشتمل على نص رقمي ولوجسيال خاص مثبت على الجهاز الالكتروني يسمح بقراءة هذا المحتوى، مثل جهاز الحاسب الآلي والهواتف الذكية والحواسب اللوحية بمختلف أنواعها... أما الناحية القانونية، فباعتبار الكتاب الرقمي مصنفا أدبيا، فإنه هو الآخر يخضع لنفس الشروط الواجب توافرها في جميع المصنفات الأدبية والفنية حتى يستفيد مؤلفه من الحماية التي يقرها قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وهو بأن ينطوي العمل على عنصر الإبداع⁴، أي إضفاء المؤلف "بصمته الشخصية" على مضمون الكتاب الرقمي. وقد يكون الكتاب الرقمي مقابلا الكترونيا لكتاب مطبوع، كما يمكن أن يؤلف بصفة الكترونية منذ البداية. وعلى كل، فالكتاب الرقمي إما أن يكون موزعا على حامل مادي قابل للنقل مثل الأقراص المضغوطة CD

¹ Voir dans le même sens : L. Deméestere, *Droit d'auteur et le livre numérique*, DESS en droit du multimédia et de l'informatique, université paris 2 panthéon-Assas, 2003-2004, p. 2. www.manuscritdepot.com. « Le livre numérique doit avoir un contenu principalement textuel, il faut préciser que la lecture des livres numériques doit se faire au moyen d'un livre électronique et d'un logiciel spécifique aux livres numériques ».

² محمد شلبي، الكتاب الالكتروني بين المزايا والعيوب مستقبل العلاقة بين الكتاب الورقي والكتاب الالكتروني، ص. 2 WWW.pulpit.alwatanvoice.com

³ هبة محمد، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، نقلا عن محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 2.

⁴ المادة 3 من الأمر رقم 03-05، السالف الذكر.

(ROM) ديسكات الكمبيوتر أو (DVD)، أو أن يكون قابل للتحميل من شبكة الانترنت.

8. ويتميز الكتاب الرقمي بمجموعة من الخصائص التقنية¹ يمكن ذكر أهمها، استمرار إتاحتها 24 ساعة يوميا على شبكة الانترنت وسهولة إنزاله من هذه الشبكة. وكذا إتاحتها بالنسبة لفايدي البصر، فمن اليسر جدا الحصول على مخرج من الكتاب الرقمي في شكل مسموع. ويمتاز هذا الأخير أيضا بالقدرة على حمل العديد من العناوين الرقمية في وحدة واحدة مخزنة في ذاكرة القارئ الإلكتروني المخصص لذلك. وإضافة إلى هذا كله، فإن الكتاب الرقمي يسمح للمستخدم الربط بين أي كلمة في النص أو التصفح غير المتسلسل، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنه يتم بحث النص بالكامل لهذا الكتاب وليس بالاعتماد على العناوين والفهارس كما في الكتاب التقليدي. فضلا عما سبق ذكره فإن عملية ترقيم الكتاب ونشره وإتاحتها على الجمهور تتم بكيفية سهلة وباستغراق مدة قصيرة الأمر الذي يمنح للمؤلف الإمكانية في نشر مصنفه بنفسه عن طريق النشر الرقمي المكتبي باستخدام برمجيات متخصصة.

ويتميز الكتاب الرقمي مصنف الوسائط المتعددة *le livre numérique* *œuvre multimédia* بمجموعة الخصائص من بينها خاصية التفاعلية، إذ تعد المعيار الفاصل بين الكتاب الرقمي و الكتاب التقليدي. بالإضافة إلى خاصية الإبحار (navigation) و الوصلات المحورية (lien hypertexte)، فمن خلالهما يمكن للمستخدم الإبحار وفق نمط لا خطي في محتواه. كما تعد التقنية التي تقوم بعملية الدمج الرقمي للنصوص المكتوبة أو الأصوات أو الصور الثابتة أو المتحركة، بل إن هذه التقنية تسمح بالدمج بين مصنفات المتباينة.

ثانياً: تحديد أهم فوائد الكتاب الرقمي

9. ينتج عن الكتاب الرقمي فوائد متعددة لصالح مستخدمه القارئ والمؤلف والناشر على حد سواء، ذلك من خلال أوجه مختلفة يمكن ذكر أهمها: إن عملية نشر الكتاب الرقمي في شكل أقراص مضغوطة أو طرحه للتداول على شبكة الانترنت، من شأنه ان يحد ويقلل من استخدام الورق المخصص لطباعته. ويترتب على هذا آثار ايجابية تتجلى أساسا في توفير كميات كبيرة

¹ عز محمد هاشم الوحش، الإطار القانوني لعقد النشر الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2008، ص 118 وما بعدها.

² N. Mallet Pujol, *La création multimédia et le droit*, 2^{em} éd, Litec, 2003 p. 20 et s.

من الورق المستخدم في طباعة الكتب والمؤلفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى تفادي كثرة الأوراق وتراكمها في المنازل والمكاتب والمؤسسات العامة، بحيث يمكن حفظ ما تحتويه مكنتبات صغيرة أو متوسطة في قرص مضغوط أو في ذاكرة جهاز الكمبيوتر، الأمر الذي ينجر عنه توفير مساحات واسعة في تلك الأماكن. ومن ثمة تجنب القارئ والباحث أخطار التلوث الناجمة عن تراكم الأوراق وتكدسها¹.

وفضلا عن ذلك فإن الكتاب الرقمي يمكن الحصول عليه بسهولة بسرعة فائقة مقارنة بالكتاب التقليدي. فمن خلال ربط جهاز الكمبيوتر الخاص بكل شخص بالشبكة العنكبوتية. وعن طريق تشغيل محرك البحث (Moteur de recherche) وإدخال الكلمات المفتاحية (les mots clés) المتعلقة بموضوع دراسة معينة، ليتم الحصول بعد ذلك على الكتاب الرقمي المعني في بضع ثواني أو دقائق. بل أكثر من ذلك فقد تتيح هذه العملية كتب ومعلومات أخرى لها علاقة بهذه الدراسة. وبالتالي، فإن كل ذلك سينعكس إيجابا على الباحث والمؤلف. فمن ناحية سيدفعه إلى انجاز بحثه أو مؤلفه بسرعة وبدقة متناهية ومن ناحية أخرى يجعله مواكبا وعلى اطلاع دائم بأخر التطورات الحديثة².

10. كما أن الكتاب الرقمي لاسيما ذاك المنشور على شبكة الانترنت يحقق للمؤلف مصالح معنوية ومالية جمة، حيث أن نشر المصنف الأدبي في شكل كتاب رقمي على شبكة الانترنت يجعله متاح في كل أنحاء العالم ببسر وبأخفض الأثمان وبأعلى عائد نظرا لاتساع رقعة المستخدمين للوسائل الالكترونية والمتصفحين للمواقع الانترنت، الأمر الذي يزيد من رواج هذا المصنف وشهرة مؤلفه على نطاق واسع. وبالإضافة إلى هذه الفائدة التي يحققها الكتاب الرقمي لصالح المؤلف، فإن آثار هذه الأخيرة تمتد بدون شك إلى الناشر والقارئ معا. فمن جهة إن هذا النوع من المصنفات الرقمية لا يكون بحاجة إلى الموزعين أو وسائل النقل لحمل الكتب والمصنفات إلى الغير، إذ أن هذه الأخيرة تنتقل إليه آليا، لأن الناشر يحقق هذه الكتب الرقمية للقارئ مباشرة بعد تلقي طلبات الحصول عليها. وإثر ذلك يجوز لهذا الأخير اقتناء الكتاب موضوع الطلب من خلال الاتصال آليا بالناشر ودفع له الثمن

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 4.

²L, Deméestere, *op. cit.* p. 8-9.

عن طريق بطاقة الائتمان متجنباً عناء التنقل والتردد على المكتبات العادية¹.
وعلاوة على ذلك إن ترقيم مصنفات التراث الثقافي مهما كانت موضوعاتها،
سواء كانت متعلقة بالفن أو الأدب أو الدين أو الفكر العالمي في شكل كتاب
رقمي فإن هذا سيؤدي إلى المحافظة عليها ويساهم في سرعة تداولها
والاستفادة منها عبر التاريخ ولأجيال عديدة ومتواصلة دون أن تكون معرضة
للضياع والتلف².

المطلب الثاني: تحديد الشروط القانونية الخاصة بعقد نشر الكتاب الرقمي

11. إن عقد نشر الكتاب الرقمي يجب أن تتوفر فيه شروط قانونية معينة،
فإلى جانب الشروط العامة المنصوص عليها في القانون المدني كواجب توافر
التراضي، المحل والسبب، يجب فإنه يجب أن يتضمن أيضاً هذا العقد،
التحديد بدقة، من جهة نوع حقوق الإستغلال المتنازل عنها من طرف المؤلف
للناشر، ومن جهة أخرى المكافأة الواجب أدائها للمؤلف وطريقة إحتسابها.

أولاً: تحديد نوع حقوق الاستغلال المتنازل عنها للناشر في عقد نشر الكتاب الرقمي

12. يتوجب على الناشر أن يحصل على ترخيص من المؤلف بمقتضاه
يتنازل له هذا الأخير عن إستغلال حقوقه المادية لاسيما حق النسخ، حق النشر
وحق التوزيع³. بالإضافة إلى حق التكييف وتعديل المصنف. فعلى الناشر أن
يحصل على ترخيص يمكنه من إستنساخ الكتاب بمجمله أو جزء منه بما في
ذلك على حامل رقمي (support numérique). وكذا حق نشره على شبكة
الانترنت ولتحقيق ذلك يقوم الناشر بإدخال عدة تعديلات وتكييفات⁴ على هذا

1 رامي ابراهيم حسن الزواهره، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية
والمالية للمؤلف، دراسة مقارنة في القانون الأردني والمصري والانجليزي، مكتبة دار
الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص. 89،90.

2 رامي ابراهيم حسن الزواهره، مرجع سابق، ص. 88.

3 المادة 85 من الأمر رقم 03-05 السالف الذكر "يتنازل المؤلف للناشر، ما لم تكن ثمة
اشتراط مخالف عن الحق الاستثنائي في صنع المصنف واستنساخ عدد من نسخته والقيام
بنشرها وتوزيعها ضمن الحدود المبينة في العقد. يمكن أن يشمل عقد النشر التنازل عن حق
استنساخ الصيغة الأصلية وكذلك حق الترجمة".

4 يمكن ذكر كذلك على سبيل المثال أن أي تحويل للألوان في مصنفات الوسائط المتعددة
أو تغيير أي شئ في الصورة بشيء آخر أو نحو تفاصيل معينة يستوجب من الناشر
الحصول على الموافقة المسبقة من المؤلف .

المصنف. وهنا أيضا يتوجب عليه الحصول على ترخيص يخول له القيام بهذه المهمة المتمثلة أساسا في دمج المصنف الأدبي داخل الكتاب الرقمي بشكل كامل أو جزئي. وبعبارة أدق لتحقيق هذا الدمج، يجب على الناشر ترقيم المصنف ووضعه في حجم خاص مناسب للقراءة عن طريق الكتاب الإلكتروني، مثال ذلك أن يكيف المصنف ليصبح في حجم (PDF) بدلا من حجم (DOC) الذي يستخدمه المؤلف.

13. إن عملية التنازل عن الحقوق المادية للمؤلف يجب أن تتم بالكتابة¹ وينبغي أيضا تحديد المدة، النطاق الإقليمي وشكل إستغلال المصنف والطبيعة والشروط الاقتصادية للحقوق المتنازل عنها². تبعا لهذا، يتوجب على الناشر الحصول على ترخيص من المؤلف يمنح له فيه حق استغلال حقوقه المادية. وفي مصلحة الطرفين، وعلى وجه الخصوص المؤلف، نظرا لأن الكتاب الرقمي يعتبر مصنفا معقدا، يجب أن يبين بوضوح وبتحديد دقيق للمفردات المستعملة ابتداء بعبارة الكتاب الرقمي. ويجب أن يفصل بدقة متناهية ما ينطوي عليه كل حق محل التنازل ولو تطلب ذلك بذل جهد كبير أو إستغراق مدة زمنية طويلة³.

ثانيا: تحديد المكافأة الواجب أدائها للمؤلف في عقد نشر الكتاب الرقمي

14. أما عن مكافأة المؤلف (المقابل المالي)، فتعد من الأسباب الرئيسية التي تدفعه إلى إبرام عقد النشر. لذا، فإن المشرع الجزائري نص على هذه المكافأة بل وأكد عليها في أكثر من نص قانوني في قانون الملكية الأدبية والفنية سواء في الأحكام العامة المتعلقة بإستغلال حقوق المؤلف المادية أو القواعد الخاصة المنظمة لعقد النشر. وتحتسب المكافأة كقاعدة عامة بطريقة تناسبية⁴ مع إيرادات إستغلال الكتاب الرقمي. وقد حدد أساس هذه المكافأة ب 10% على الأقل من سعر بيع كل مصنف (الكتاب الرقمي) إلى الجمهور فضلا عن كل علاوة محتملة لمصنف لم ينشر بعد. ويمكن إحتساب مكافأة المؤلف بطريقة جزافية في حالات إستثنائية حددتها المادة 65 في فقرتها الثانية من الأمر 05-03 ذلك في :

1 المادة 63 من الأمر رقم 05-03، السالف الذكر.

2 المادتين 64 – 87 من الأمر رقم 05-03 ، السالف الذكر.

3 بوزيدي أحمد تيجاني، مرجع سابق ص. 51.

L. Deméestere, op. cit., p. 19-20

4 المادة 65 الفقرة الأولى والمادة 95 من الأمر رقم 05-03، السالف الذكر.

"- عندما لا تسمح ظروف إستغلال المصنف بالتحديد الدقيق للمكافأة النسبية للواردات.
- عندما يكون المصنف رافدا من روافد مصنف أوسع نطاق مثل الموسوعات والمختارات والمعاجم.
- عندما يكون المصنف عنصرا ثانويا بالنسبة إلى مصنف أوسع نطاق مثل المقدمات والديباجات والتعاريف والتعقيبات والرسوم والصور التوضيحية.
- عندما ينشأ المصنف لينشر في جريدة أو دورية في إطار عقد عمل أو مقالة".

غير أن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو: هل يعد من الضروري تطبيق هذه الإستثناءات على الكتاب الرقمي؟ للوهلة الأولى قد يتبادر لنا أنه يمكن أن يحدد العقد مكافأة جزافية في حالة عدم القدرة على التحديد الدقيق للمكافأة النسبية للواردات على الكتاب الرقمي القابل للتحميل من موقع الانترنت، قد يجعل تحديد عدد التحميلات مهمة صعبة ولكن في حقيقة الأمر يمكن للناشر أن يضمن موقعه بتقنية تعد كل النسخ التي يتم تحميلها. كما أن الكتاب الرقمي الذي لم يشارك فيه المؤلف المصنف الأدبي إلا بهذا الأخير فقط، والذي يتطلب الإثراء برسومات بيانية، تركيب متقن للصفحات، تضمينه بوصلات محورية، إضافة وظائف قراءة بصوت عال والبحث ضمن النص، يجعل من المستحيل تقدير مشاركة المؤلف، إلا أن الكتاب الرقمي يعتمد بصفة أساسية على المصنف الأدبي أو النص المكتوب وبرنامج حاسب آلي خاص، أما العناصر الأخرى المضافة له فتعتبر مجرد لواحق فقط. ومن ثم، أعتبر عقد نشر الكتاب الرقمي أنه يعتمد فقط¹ على تطبيق المكافأة التناسبية، وإذا كان هذا الرأي يبدو منطقيا إلى حد معين، غير انه لا يوجد مانع من تطبيق الطريقتين معا المكافأة التناسبية والجزافية حينما يسمح النص القانوني بتطبيق هذه الأخيرة، خصوصا أن مدة عقد نشر الكتاب الرقمي المنشور على شبكة الانترنت غالبا ما يكون طيلة حياة المؤلف و50 سنة بعد وفاته، وأجاز قانون² حق المؤلف والحقوق المجاورة على غرار تقنين الملكية الفكرية الفرنسي³ للمؤلف مراجعة المكافأة

¹ بوزيدي أحمد تيجاني، مرجع سابق ص. 53.

L. Deméestere, op. cit., p 22

² المادة 66 من الأمر رقم 03-05 السالف الذكر.

³ Art. L 131-5 C. fr. propr. intell: « En cas de cession du droit d'exploitation, lorsque l'auteur aura subi un préjudice de plus de sept

الجزافية بسبب غبن يضيع حقه، إلا أنه لم يحدد مقدار الغبن الذي يجيز هذه المراجعة على خلاف نظيره الفرنسي الذي حددها ب 7/12 راجع لإستغلال أو لتوقع غير دقيق لعائدات المصنف.

15. فإذا كانت المكافأة الجزافية المطبقة على الكتاب الرقمي نادرا ما تثار بشأنها نزاعات لأنها غالبا ما تدفع جملة واحدة عند تسليم المصنف أو على أقساط حسب اتفاق المتعاقدين، بيد أن المكافأة التناسبية قد تثير العديد من النزاعات، لذا ينبغي تزويد المؤلف بالضمانات التقنية التي تكفل له إستحقاق هذه المكافأة. ويقترح جانب من الفقه¹ تطبيق بعض التقنيات أسوة بالدول المتقدمة وما توصلت إليه من تطورات تقنية في هذا المجال، ولا بأس من ذكر أهمها ذلك عن طريق حماية الموقع طرف الناشر. ويتوجب على هذا الأخير تزويد موقعه الإلكتروني بعداد (compteur) يسجل أتوماتيكيا كل مرة يسمح فيها للزبون بالدخول إلى هذا الموقع، بالإضافة إلى منح المؤلف حق الإطلاع على هذا العداد، ومن ثم تمكينه من معرفة عدد المرات التي يسمح فيها بالدخول إلى الموقع ويأخذ نسبته عن كل مرة تم فيها الدخول فيها حسب مواعيد متفق بينه وبين الناشر. فالزبون قد يكون دفع المقابل قبل الترخيص أو السماح له بالدخول عن طريق كلمة السر (mot de passe) بأي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني العديدة والسريعة التطور منها التحويل الإلكتروني، البطاقات البنكية بأنواعها المختلفة، الوسائل الإلكترونية المصرفية لاسيما، الشيكات والنقود الإلكترونية ...

ومن أحدث الضمانات التقنية الجد متطورة في هذا المجال العداد الإلكتروني الذي قد يسمح بتوزيع النسبة في الحال عن طريق وصل الناشر، المؤلف، البنك والجمهور بالموقع الإلكتروني. فبعد دخول هذا الأخير إلى الموقع، يكون

douzièmes dû à une lésion ou à une prévision insuffisante des produits de l'œuvre, il pourra provoquer la révision des conditions de prix du contrat.

Cette demande ne pourra être formée que dans le cas où l'œuvre aura été cédée moyennant une rémunération forfaitaire.

La lésion sera appréciée en considération de l'ensemble de l'exploitation par le cessionnaire des œuvres de l'auteur qui se prétend lésé ».

¹ عز محمد هاشم الوحش، مرجع سابق، ص. 626 وما بعدها.

قد دفع المقابل للبنك بأي وسيلة دفع إلكترونية. ويقوم هذا البنك بتحويل النسبة المتفق عليها في ذات اللحظة إلى المؤلف وما يتبقى للناشر بعد خصم عمولة البنك.

16. أخيراً، يحسب للمشرع الجزائري، على مثال نظيره الفرنسي، بأنه وضع ضمانات قانونية جد فعالة لتمكين المؤلف من إستفاء المكافأة، حيث ألزم كل متنازل له عن إستغلال الحقوق المادية لاسيما الناشر بدفع المكافأة المستحقة له¹، واعتبر المؤلف دائماً ممتازاً في نفس المرتبة التي يوجد فيها العمال الأجراء لإستحقاق المكافآت والإتاوات الخاصة بالسنتين الأخيرتين²، كما أخضع كل من يمتنع عمداً عن دفع المكافأة للمؤلف لنفس العقوبة المطبقة على مرتكب جنحة التقليد³.

المبحث الثاني: تحديد التزامات المتعاقدين في عقد نشر الكتاب الرقمي وحالات انتهائه

17. إذا أبرم عقد نشر الكتاب الرقمي صحيحاً، فإنه تنتج عنه مجموعة من الآثار القانونية في جانب طرفيه وبما أن هذا النوع من العقود يعد عقداً زمنياً حيث ينتهي بانقضاء المدة المتفق عليها بين المتعاقدين إلا أنه قد ينتهي قبل ذلك لأسباب عديدة على هذا الأساس سيتم تخصيص المطلب الأول لتحديد التزامات المتعاقدين في عقد نشر الكتاب الرقمي. أما المطلب الثاني سيخصص لحالات انتهاءه.

المطلب الأول : تحديد التزامات المتعاقدين في عقد نشر الكتاب الرقمي

18. يرتب على توفر جميع الشروط القانونية الواجبة في عقد نشر الكتاب الرقمي مجموعة من الالتزامات في ذمة كل من المؤلف والناشر، وبما أن قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري لم يضع إطاراً قانونياً لهذا النوع من العقود، بل اكتفى بوضع نظاماً قانونياً عاماً لكل عقود النشر. فإنه

¹ المادة 95 من الأمر رقم 05-2003 السالف الذكر.

² المادة 150 ف. أولى من الأمر رقم 05-2003: "وتعتبر كذلك مبالغ الإدانان

والتعويضات المستحقة لمالك الحقوق إذا وقع استغلال غير مشروع لمصنفه أو أدائه".

³ المادة 153 من الأمر رقم 05-2003: "يعاقب مرتكب جنحة تقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه في المادتين 151 و 152 أعلاه، بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج".

المادة 155 من الأمر رقم 05-2003: "يعد مرتكباً لجنحة التقليد ويستوجب نفس العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه، كل من يرفض عمداً دفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق مجاورة آخر خرقة للحقوق المعترف بها بموجب الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر".

سيتم تطبيق المواد من 84 إلى 98 من الأمر رقم 05-2003 مع تكيف بعض الترتيبات لجعلها تتلائم مع الطبيعة الخاصة للكتاب الرقمي.

أولاً: تحديد التزامات المؤلف في عقد نشر الكتاب الرقمي

19. يلتزم المؤلف بتسليم المصنف الأدبي إلى الناشر في الميعاد المتفق عليه في العقد لتمكينه من نشره، وتتم عملية تسليم هذا المصنف باستعمال الوسائل الحديثة¹، مثل البريد الإلكتروني أو شبكة التواصل الاجتماعي²، فهذا الالتزام مرتبط بحق المؤلف المعنوي المتمثل في حقه في تقرير نشر مصنفه³، حيث أن الاتجاه الغالب يعتبر أن المصنف معين مكتمل وصالح للنشر إذا ما وضعه مؤلفه بمحض إرادته تحت تصرف الناشر، فالقاعدة العامة هي أنه لا يجوز إجبار المؤلف على القيام بهذا الإلتزام إلا إذا انطوى امتناعه على غش⁴.

كما يلتزم المؤلف بموجب عقد نشر الكتاب الرقمي بضمان عدم التعرض الشخصي للناشر في إستغلال المصنف، فلا يجوز له القيام بأي فعل من شأنه أن يتعارض مع حقوق هذا الناشر في إستغلال هذا المصنف، كأن يقوم المؤلف بنشر الكتاب محل عقد النشر الرقمي مرة ثانية بنفسه أو يعهد لناشر آخر هذه العملية. وبالإضافة إلى عدم التعرض الشخصي من المؤلف، يقع

1 وتجدر الملاحظة أن المشرع الجزائري لم ينص على هذا الإلتزام صراحة في الأحكام الراهنة المتعلقة بعقد النشر على خلاف التشريع السابق، ونظيره الفرنسي الذي نص صراحة على هذا الإلتزام، إلا أن المنطق يقضي بوجوب تسليم المصنف الأدبي أو الفني للناشر حتى يتمكن هذا الأخير من طبعه ونشره وتوزيعه. كما أن هذا الإلتزام يستشف من النصوص القانونية، فقد تضمن قانون حق المؤلف الجزائري ضرورة أن يشتمل عقد النشر على مجموعة من الشروط وإلا وقع تحت طائلة البطلان. ومن بين هذه الشروط تحديد الشكل الذي يجب أن يسلم فيه المصنف إلى الناشر وميعاد هذا التسليم.

2 هذا خلافا لعملية تسليم المصنف التقليدي التي تتم بانتقال المؤلف إلى المقر الذي يوجد فيه الناشر أو العكس أو بارسال المصنف عن طرق البريد العادي.

3 المادة 22 من الأمر رقم 05-2003 السالف الذكر. وأنظر كذلك في هذا الصدد ف. زراوي صالح، مرجع سابق، رقم 423، ص 466 وما بعدها.

4 عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، منشورات الحلبي الحقوقية الجديدة، ج. 8، الطبعة الثالثة، بيروت، 2000، ص 335.

م. خليل يوسف أبو بكر، حق المؤلف في القانون، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 105.

على عاتق هذا الأخير أن يضمن للناشر عدم التعرض القانوني الصادر من الغير في إستغلال هذا المصنف (الكتاب الرقمي) وبالتالي يكون المؤلف ملزماً أن يرد على الناشر إدعاءات الغير بأن هذا الكتاب الرقمي محل النشر مقلداً أو أنه إنتهك حرمة أسرارته أو شرفه. ويرد عليه أيضاً الإعتداءات الصادرة من الغير المكونة لجنحة التقليد¹. أما التعرض المادي الصادر من الغير فليس للمؤلف أن يضمنه للناشر إذ يعود لهذا الأخير الدفاع عن نفسه من كل اعتداء من الغير².

ثانياً: تحديد التزامات الناشر في عقد نشر الكتاب الرقمي

20. وعلى غرار المؤلف، يلتزم الناشر هو الآخر بالقيام بجملة من الإلتزامات أهمها: إلتزام الناشر بإستنساخ عدد من نسخ الكتاب الرقمي ونشرها وتوزيعها وضمناً توافرها³، حيث يتعلق الإلتزام الأول بالكتاب الرقمي الموزع على حامل مادي قابل للنقل مثل (CD ROM) ويتشابه الإلتزام هذا الناشر بالإلتزام ناشر الكتاب الورقي⁴ ومن ثم، يتوجب عليه أن يوفر عدداً كبيراً من النسخ قصد عرضها للتداول. أما الكتاب الرقمي القابل للتحميل من موقع الانترنت فنشره لا يكون ملزماً بإعداد نسخ، بينما يمكن مطالبته بوضع هذا الكتاب مهيناً حسب جميع الأحجام المتوفرة في السوق لتلبية رغبات عدد كبير من القراء. ويجب على ناشر الكتاب الرقمي أن يضعه في متناول الجمهور كقاعدة عامة في مدة أقصاها سنة من تاريخ إبرام عقد النشر⁵. وبالتالي لا يكون لهذا الناشر حرية النشر من عدمه حتى ولو قام بدفع المكافأة كاملة للمؤلف. وفي الحالة العكسية، يجوز لهذا الأخير فسخ العقد دون الإخلال

¹ المادة 67 من الأمر رقم 03-05، السالف الذكر.

E. Pierrat, *Droit d'auteur et d'édition*, éd. du Cercle de librairie, 1998, p. 221 ; Ch. Caron, *op. cit.*, n°430, p. 342 ; X. Linant de Bellefonds, *Droit d'auteur et droit voisin, propriété littéraire et artistique*, Delmas, 1997. p. 176.

² Colombet (C), *Propriété littéraire et artistique et droits voisins*, Dalloz, 9^{ème} éd. 1999. n°337, p. 265: «...، en matière de vente, l'auteur ne doit pas garantir des troubles de fait émanant de tiers; la jurisprudence a toujours considéré que l'éditeur devait alors se défendre lui-même».

³ المادة 94 من الأمر رقم 03-05، السالف الذكر.

⁴ N.Mallet Poujol, *op. cit.*, p.80.

⁵ المادة 88 من الأمر رقم 03-05، السالف الذكر.

بحقه في مطالبة الناشر بالتعويضات بعد توجيه إذار ويمنح له فيه مدة 3 أشهر لتنفيذ التزامه والذي يبقى دون جدوى¹. كما يقع على الناشر توزيع² الكتاب الرقمي في شكل يتيح للجمهور إمكانية الإطلاع عليه والإنتفاع به. ويحق للمؤلف أن يحدد ظروف وشروط توزيع نسخ هذا الكتاب الرقمي ضمن عقد النشر، بيد أن الناشر ليس عليه أن يسعى بين الجمهور لبيع الكتاب الرقمي القابل للتحميل من موقع شبكة الانترنت ولكنه مطالب بوضع موقع يعمل بصفة جيدة وسهل البلوغ، الأمر الذي يجذب إليه الجمهور. وفي هذا الصدد ذهب جانب من الفقه³ إلى اعتبار أن حق التوزيع في ظل البيئة الرقمية وبالتحديد شبكة الانترنت في طريقه إلى الزوال، لأن الالتزام بالتوزيع يقوم على فكرة استنفاد المصنف وهذه الفكرة لا تنطبق إلا على المصنفات المجسدة ماديا ويمكن أن يتضمن عقد النشر إلزام الناشر⁴ بالإعلان والدعاية لهذا الكتاب الرقمي سواء في الوسائل المنفق عليها في العقد أو في كافة الوسائل المناسبة التي تساعد على إستغلاله وإنجاحه تجاريا. ومثال هذه الوسائل الحديثة نذكر: جل وسائل الإعلام المختلفة، المرئية، المسموعة وحتى المقروءة التي تتناسب مع طبيعة الكتاب الرقمي وكذا على شبكة الإتصالات والمعلومات لاسيما شبكة الانترنت ذلك بتزويد محركات البحث لمرجع الكتاب الرقمي والدعاية له والإعلان عنه على المواقع الأخرى الخاصة في الانترنت. 21. وعلاوة على الإلتزامات السابق ذكرها، يلتزم الناشر باحترام حقوق مؤلف الكتاب الرقمي المعنوية والمادية على حد سواء. وهكذا يتوجب على الناشر إحترام إسم المؤلف وصفته في جانبيهما الإيجابي والسلبي بمعنى يذكر إسمه. صراحة على الكتاب الرقمي أو جعله تحت اسم مستعار أو بدون

1 المادة 97 من الأمر رقم 03-05، السالف الذكر.

2 المادة 94 من الأمر رقم 03-05، السالف الذكر.

3 رامي ابراهيم الزواهرة، مرجع سابق، ص. 573.

4 عز محمد هاشم الوحش، مرجع سابق، ص 604.

M. Vivant et J.-M. Bruguière, *op. cit.*, n°741, p. 517: "Sus à la passivité! Surtout il doit faire diligence en entreprenant différents actes destinés à porter l'œuvre à la connaissance du public: présentation de l'ouvrage à des jurys, promotion, publicité y compris sur son portail Internet".

ذكره¹. إضافة إلى ذلك يلتزم الناشر بعدم إجراء أي تعديلات جوهرية في مضمون أو عنوان هذا الكتاب بدون أخذ موافقة المؤلف². وإذا كان قانون الملكية الأدبية والفنية الجزائري³ يجيز صراحة للمؤلف الندم وسحب مصنفه من التداول، إلا أن الإشكال الذي يثار في هذا الصدد هو هل يمكن للمؤلف استعمال هذا الحق بالنسبة للكتاب الرقمي؟ وهنا يفرق جانب من الفقه⁴ بين حالتين، الحالة الأولى: الكتاب محل النشر الرقمي البسيط حيث يجيز لمؤلفه سحبه شرط أن تكون هناك أسباب جدية تدفعه للقيام بهذا التصرف وأن يعرض الناشر عن ما لحقه من أضرار. الحالة الثانية: الكتاب موضوع النشر الرقمي المتفاعل، ففي هذه الحالة يستحيل على المؤلف استعمال هذا الحق ذلك نتيجة الدمج والتفاعلية التي تعد من أهم خصائصه ويقترح أن يعبر المؤلف عن عدم رضاه على ما تضمنه الكتاب محل النشر الرقمي المتفاعل لدى الناشر ذاته.

أما التزام الناشر باحترام حقوق المؤلف المادية، فيتجسد في واجبه بدفع المكافأة المستحقة للمؤلف التي تحتسب كقاعدة عامة بطريقة تناسبية مع إيرادات إستغلال المصنف (الكتاب الرقمي). وان يوافي المؤلف بالمعلومات الكافية حول تنفيذ عقد النشر، وذلك بتقديم له جميع الإثباتات التي تضمن صحة الحسابات، لهذا ينبغي على الناشر حسب النص القانوني⁵ أن يقدم مرة كل سنة على الأقل كشفا للحسابات يتضمن عدد النسخ التي تم طبعها وتاريخ طبعها وعدد النسخ المباعة المتبقية لديه وكذا عدد النسخ التالفة والمبالغ المستحقة للمؤلف والتي يتوجب دفعها له. وإذا كان الكتاب الرقمي القابل للتحميل من موقع الانترنت لا يوجد نسخ بشأنه فهذا لا يمنع من تطبيق الحكم القانوني السابق حيث أن الناشر يكون ملزم بإعلام المؤلف بعدد طلبات التحميلات وعدد مرات هذه التحميلات، أو أن يضع في متناول المؤلف عدادا يزود به موقعه يثبت هذه العمليات⁶.

1 المادتين 23 و 92 من الأمر رقم 05-2003 السالف الذكر. وأنظر أيضا في هذا الصدد ف. زراوي صالح، مرجع سابق رقم 428، ص. 471 وما بعدها.

2 المدة 90 من الأمر رقم 05-03، السالف الذكر.

3 المدة 24 من الأمر رقم 05-03، السالف الذكر.

4 عز محمد هاشم الوحش، مرجع سابق، ص 672 وما بعدها.

5 المدة 96 من الأمر رقم 05-03 السالف الذكر.

6 بوزيدي أحمد تيجاني، مرجع سابق، ص 60.

ويمكن أن يتضمن عقد النشر التزام آخر لم ينص عليه قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة، إلا أنه يعد ضروريا بالنسبة للكتاب الرقمي، وهو إلزام الناشر بشرط الأمان وحماية المصنف ضد القرصنة. ذلك باتخاذ تدابير تقنية للحماية مثل: تشفير محتوى الكتاب الرقمي، إدماج نظام (DRM) وهو نظام تسيير الحقوق الرقمية، إذ يسمح بمراقبة توزيع المصنف الرقمي، مع تحديد عدد المرات الممكنة لنسخه على حامل آخر والمدة التي يبقى سهل الولوج. كذا نظام (SCMS) الذي يمنع النسخ الرقمي من مصنف إلى آخر.¹

المطلب الثاني: تحديد حالات انتهاء عقد نشر الكتاب الرقمي

22. ينتهي عقد نشر الكتاب الرقمي بذات الأسباب التي تنتهي بها العقود عموما لاسيما، تنفيذ الأطراف المتعاقدة لالتزاماتها وانقضاء المدة المحددة في العقد، وهي حالات عادية لانتهاء هذا النوع من العقود، غير أنه توجد حالات أخرى غير عادية تنتهي بها هذه الأخيرة قبل تنفيذ الأطراف للالتزامات الملقاة على عاتقها أو انتهاء المدة المتفق عليها لتنفيذ العقد. وتتمثل هذه الحالات في: البطلان²، الفسخ³، التقايل⁴، والإلغاء بالإرادة المنفردة لأحد المتعاقدين⁵. وإلى جانب هذه الأسباب العامة التي ينتهي بها عقد نشر الكتاب الرقمي، هناك أسباب خاصة حددتها أحكام قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وإن كانت هذه الأحكام تعتبر عامة في ظهرها، حيث أنها تتعلق بانتهاء عقود نشر المصنفات الأدبية والفنية بوجه عام، إلا أنه لا يوجد مانع من تطبيقها على عقد نشر الكتاب الرقمي خاصة تلك الأسباب التي تتلائم وطبيعة هذا النوع من

¹ S. Briand, *diffusion en ligne des œuvres musicales protection technique ou contractuelle quelle alternative?* master en droit de l'internet administration entreprises université paris 1 panthéon Sorbonne 2006-2007 p. 4-5.

² المادة 99 وما بعدها من ق. م. ج.

³ المادة 119 من الأمر رقم 58-75 السالف الذكر.

⁴ م. صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني، دار الهدى الجزائر، 2009 رقم 370، ص. 346 و347 "هو انحلال الرابطة العقدية باتفاق الطرفين".

⁵ م. حسنين، الوجيز في نظرية الالتزام، مصادر الالتزام وأحكامها في القانون المدني الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985. ص. 129 .

المصنفات الرقمية، سواء كان قابلاً للتحميل من شبكة الانترنت أو مثبتاً على حامل مادي .

23. هكذا ينتهي عقد نشر الكتاب الرقمي بطريق الفسخ وإرادة المؤلف المنفردة ذلك استقلالا عن حالات انتهاء العقود، المقررة وفق الشريعة العامة للقانون المدني إذا امتنع الناشر أو تهاون عن وضع الكتاب الرقمي للتداول على الموقع الإلكتروني الخاص به أو لم يتم بتوفير نسخه تحت تصرف الجمهور عندما يتعلق الأمر بالكتاب الرقمي المثبت على حامل مادي مثل الأقراص المضغوطة حسب المواصفات وفي الميعاد المتفق عليه¹. وفي هذا الصدد يرى البعض² أن مثل هذا الحل يعد مسألة عادية ومنطقية بسبب عدم تنفيذ الناشر لالتزامه الذي يعد التزاماً رئيسياً، وإن كان هذا الفسخ بقوة القانون بيد انه لا يعفي المؤلف من توجيه إنذار للناشر. ويضيف هذا الفقه³ أن قانون حق المؤلف يعد أقل حماية من الأحكام العامة للعقود التي تجيز الفسخ من جانب واحد دون توجيه أضرار في حالات الإخلال الجسيم من أحد أطراف العقد.

وينتهي كذلك عقد نشر الكتاب الرقمي بنفس الطريقة المذكورة أعلاه إذا امتنع الناشر عن دفع المكافئة الواجب أدائها للمؤلف خلال مدة سنة⁴. وبالتالي، إذا لم يتم الناشر بأداء الحقوق المالية للمؤلف في الأجل المحددة قانوناً، فإنه يجوز لهذا الأخير فسخ عقد النشر بإرادته المنفردة دون الحاجة للجوء إلى القضاء، كما ينتهي عقد النشر في حالة امتناع الناشر عن إعادة نسخ الكتاب الرقمي حسب ما هو متفق عليه في العقد حينما يصبح عدد النسخ الموجودة في المخزن يساوي على الأكثر 3% من النسخ المسحوبة. وإن كانت هذه الحالة لا يمكن تصورها بالنسبة للكتاب الرقمي القابل للتحميل من شبكة الانترنت نظراً لعدم وجود نسخ ولكنها تعد قابلة للتطبيق على الكتاب الرقمي المثبت على

¹ المادة 97 ف. 2 من الأمر رقم 03-05 السالف الذكر.

² X. Linant de Bellefonds, *op. cit.*, p.183: «L'éditeur ayant une obligation de publier l'œuvre, il est normal de résilier le contrat lorsqu'il ne remplit pas cette obligation (CPI art. L. 132-17 al. 2): cette résiliation a lieu de plein droit sous réserve d'un manquement grave à l'une de ses obligations fondamentales ».

³ Ibid.

⁴ المادة 97 ف. 2 من الأمر رقم 03-05 السالف الذكر.

حامل مادي ملموس¹ ومن ثمة يجوز للمؤلف أن يفسخ عقد نشر الكتاب الرقمي بإرادته المنفردة بقوة القانون دون أن يلجأ إلى المحكمة لطلب فسخه.

وينبغي الإشارة إلى أنه في جميع هذه الأسباب التي تخول للمؤلف فسخ عقد النشر بإرادته المنفردة دون اللجوء لطلبه من القضاء فإن ذلك لا يتم بطريقة أوتوماتيكية. وإنما يتوجب على المؤلف توجيه إذار إلى الناشر ويمنح له فيه مدة ثلاثة أشهر لتنفيذ لالتزاماته العقدية. وفي حالة عدم الاستجابة إليه، في ذلك يحق للمؤلف فسخ عقد النشر بإرادته المنفردة مع عدم المساس بحقه في المطالبة بالتعويضات نتيجة الأضرار اللاحقة². وعلى سبيل المقارنة يمكن ذكر حالة أخرى لانتهاج عقد نشر الكتاب الرقمي بقوة القانون ودون توجيه أذار للناشر، والتي تطرق إليها المشرع الفرنسي ونص عليها صراحة خلافا لنظيره الجزائري، وهي حالة يبدو أنها قابلة للتطبيق على هذا النوع من المصنفات الرقمية المنشورة على شبكة الانترنت أو المثبة على حامل مادي، بحيث أن وفاة المؤلف قبل انتهاء من إعداد المصنف تؤدي إلى فسخ العقد بالنسبة للجزء الغير المكتمل، إلا إذا وجد اتفاق بين الناشر وورثة المؤلف، أما الجزء المكتمل فلا يمكن نشره إلا بموافقة الأشخاص الذين يملكون الحق في تقرير النشر³.

24. خلاصة القول، يستنتج من هذه الدراسة أنه لا يوجد نظاما قانونيا خاصا بعقد نشر الكتاب الرقمي، إنما هذا الأخير يخضع لذات الأحكام القانونية المطبقة على عقد نشر المصنف الأدبي أو الفني بوجه عام، الأمر الذي يجعل مسألة حماية حقوق مؤلف الكتاب الرقمي موضع شك وريبة، لاسيما إذا اتفق المؤلف والناشر على أن يتم تداول الكتاب الرقمي على شبكة الانترنت. لذا يستحب من المشرع الجزائري أن يتدخل لتعديل قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بأن يضيف إلى هذا القانون قسما خاصا يتعلق بعقد النشر الرقمي ويضمنه قواعد قانونية تتلائم مع الطبيعة الخاصة للكتاب الرقمي. وتكفل

1 المادة 97 ف. 2 من الأمر رقم 05-003 السالف الذكر.

2 المادة 97 ف. 1 من الأمر رقم 05-03 السالف الذكر.

³ Art. L. 132-17 al. 4 C. fr. propr. intell: « En cas de mort de l'auteur, si l'œuvre est inachevée, le contrat est résolu en ce qui concerne la partie de l'œuvre non terminée, sauf accord entre l'éditeur et les ayants droit de l'auteur».

لمؤلف لهذا النوع من المصنفات الرقمية الحماية الفعالة لمصالحه المعنوية والمادية، ذلك في مواجهة المتنازل له والغير. ونظرا لما يتعرض له المؤلف من انتهاكات لحقوقه، بسبب التقنيات العالية المتواجدة في الكتاب الرقمي، فهو أكثر عرضة للتقليد. لذا، ينبغي اتخاذ بعض تدابير التقنية لحماية المصنفات لحد من السرقات الالكترونية المعروفة خاصة بالنسخ واللصق (Copier et Coller) عن طريق توفير حماية للصفحة، بحيث يصعب على مستخدم شبكة الانترنت القيام بهذه العملية. ومثال هذه التدابير التقنية نظام (DRM) ونظام (SCMS) اللذين سبق ذكرهما أعلاه.